خاتمة

أردنا من خلال بحثنا هذا موضوع الدراسة و المعنون " دور المنظومة التشريعية للعقاري ألفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالتشريع الجزائري" و الذي لا تخفى أهميته عن العامة ، أن نبحث و نبين مدى دور هذه المنظومة التشريعية و علاقتها المباشرة في النهوض بالقطاع ألفلاحي و جعله الأداة الأساسية و الضامنة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات و السلع الإستراتيجية من المواد الغذائية المنتجة محلياً ، ثم التطلع إلى تحقيق الأمن الغذائي المنشود للبلاد .

لقد تطرقنا في البداية إلى تطور المنظومة التشريعية المذكورة أعلاه ، و أعطينا نبذه تاريخية على مراحلها و ذلك منذ العهد العثماني حيث طبقت السلطات آنذاك الشريعة الإسلامية في بعض الأماكن كنظام قانوني يحكم هذا القطاع و طبقت كذلك العرف السائد في أماكن أخرى من البلاد، و بعد رحيل العثمانيين و مجيء المستعمر الفرنسي سنة 1830 و للاستيلاء و ضم الأراضي الفلاحية الخصبة أصدرت تدريجيا الإدارة الفرنسية ترسانة من الأوامر و القوانين و ذلك للتحكم في هذا المجال و جعله يخضع لتشريعاتها و بالتالي يكمل الاقتصاد الفرنسي و الأوروبي بصفة عامة.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان هناك فراغ قانوني رهيب على جل الأصعدة و خاصة في القطاع ألفلاحي و الزراعي، و للتحكم في هذه الأوضاع الخطيرة خاصة بعد رحيل المعمرين تاركين وراءهم أراضي و مستثمرات و أملاك شاغرة ، سارع المشرع لإصدار جملة من الأوامر و القوانين التي نصت على منع التصرف في هذه الأملاك و كذا مجموعة من التدابير الأخرى المناسبة لحماية و حفظ هذه الأملاك و تطبيق نظام التسيير الذاتي الذي فرض نفسه ميدانياً و بصفة تلقائية عشية رحيل المستعمرين باندفاع الفلاحين المكثف نحو هذه المزارع الشاغرة ، فكانت مرحلة تقنين التسيير الذاتي و التي امتدت من سنة 1963 إلى سنة 1968 حيث تم فيها استعادة جميع العقارات و الأملاك التي كان يملكها الأجانب و عملاء الاستعمار، و فرض رقابة على تسيير هذه الأملاك من طرف الدولة ، إلى أن جاء قانون (653/68) المؤرخ في 1968/12/30، المتعلق بنظام التسيير الذاتي في مرحلته الثانية ،

حيث جاء بتدابير جديدة للتحكم أكثر في أوضاع المستثمرات و الأراضي الفلاحية و كيفية استغلالها و كرس حق الانتفاع الدائم للمستفيدين و حدد شروط الاستفادة و نظام التسيير في المزارع و كذا واجبات هؤلاء المستفيدين و حدد آليات الرقابة و حاول إعطاء حرية أكثر لاستقلالية التسيير .

ثم تطرقنا إلى مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بإصدار الأمر(73/71) المؤرخ في 1971/01/08 حيث قررت السلطات آنذاك ، بأنه آن الأوان لتوزيع عادل للأراضي الفلاحية و رد الاعتبار للفلاح و تحسين ظروف معيشته في الأرياف من أجل استقراره و التفرغ و التفاني في خدمة الأرض و بالتالي سيطرة الدولة على كل وسائل الإنتاج ، فأممت الأراضي و الأملاك و عممت الملكية تماشيا مع الإيديولوجية الاشتراكية ، مما يساعد النظام في محو آثار الاستعمار و مخلفاته في البلاد، و للتذكير فإن نظام التسيير الذاتي بقي ساري المفعول جنبا إلى جنب مع قانون الثورة الزراعية .

و في خضم هذه الأوضاع و بعد ظهور بواد الأزمات الغذائية العالمية و التي لاحت في الأفق في مرحلة الثمانينات و تنامي حجم الفجوة الغذائية في البلاد ، و انخفاض أسعار المحروقات وندرة المواد الغذائية الضرورية و للتصدي لهذه ال وضعية المزرية ، سارع المشرع للبحث على أنجع السبل للتقليل من آثار هذه المخاطر ، فحاول إعادة هيكلة القطاع ألفلاحي ثم جاء بالقانون (18/83) المؤرخ في ، 13 أوت 1983 و الهادف إلى توسيع رقعة المساحات و الأراضي الفلاحية لتكثيف الإنتاج و ذلك باستصلاح الأراضي التابعة للملكية العامة و الواقعة في المناطق الصحراوية أو المنطوية على مميزاتها و كذا أراضي أخرى قابلة للاستصلاح و التي تؤول ملكيتها للمستفيدين بعد خمس سنوات بشرط استكمال مشروع الاستصلاح .

ثم جاء قانون المستثمرات الفلاحية رقم: (19/87)المؤرخ في 87/12/08 الذي تضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم فألغى هذا القانون نظام التسيير الذاتي المعمول به آنذاك، حيث آلت الأوضاع في ظله إلى الفشل الذر يع فجاء قانون (19/87) لتصحيح المسار و تمكين المستثمرات من تسيير و

استغلال أمثل و أعطى استقلالية أكبر لهذا التسيير و اللامركزية للتمويل و ربط الإنتاج بالمد خول للمستفيدين و أبقى على حق الانتفـاع الدائـم مع أحقية هؤلاء المستفيدين في انتقال هذا حق و ملكية الأملاك السطحية و ذلك كله من أجل رفع الإنتاج و تحسين المردوديةِ و محاولة رفع التحدي في وجه الفجوة الغذائية و الاحتياجات من المنتوجات و السلع الغذائية الضرورية و ذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي تطرقنا إلى مفهومه العام ومن منظور المنظمة الدولية للتغذية والزراعة و تعريف بعض المفاهيم التي تدور في فلكه كالفجوة الغذائية و كذا الأزمة الغذائية و المخزون الإستراتيجي و الاكتفاء الذاتي و حاولنا إعطاء معلومات حول تركيبة الغذاء الصحي المطلوب.

وتطرقنا إلى أوضاع البلاد بعد استفتاء دستور 1989، حيث ظهرت بوادر التغييرات السياسية و الاقتصادية فتخل النظام نهائياً عن الاختيـار الاشتـراكي و فتح الأبواب لإتباع نهج الاقتصاد الحر فأعطى حق الملكية الخاصة و حرر مبادرات القطاع الخاص في جل المجالات الاقتصادية و تخلت الدولة عن هيمنتها على بعض وسائل الإنتاج و كذا قطاعات اقتصادية أخرى فسنت تشريعات و قوانين تتماشى و هذا النهج الجديد المتبع، فجاء قانون التوجيه العقاري رقم (25/90) المؤرخ في 1990/11/18 المعدل و المتمم بالقانون (26/95) و الذي ألغى قانـون الثـورة الزراعية و حاول إعادة الملكيات و الحقوق العقارية المؤم مة لأصحابها و حدد و صنف الملكيات العقارية و حاول إصلاح هذا المجال، ثم تلته قـوانين و مراسيم تطبيقية تعـزز القطـاع ألفلاحي توجيهه التوجيه الأنسب ، التي تحث جلها على التحفيز الاستثمار في هذا القطاع، ثم جـاء قانون (03/10) المؤرخ في 15 اوت 2010 الذي ألغى نهائيا قانون المستثمرات الفلاحية رقم (19/87) المؤرخ في 1987/12/08، فجاء بنمط جديد للاستغـلال و هو حق الامتيـاز ليخلف حق الانتفــاع الـدائم المتبع سابقا في المستثمرات الفلاحية .

و تناولنا أيضا الدور التحفيزي للدولة للاستغلال في المساحات الاستصلاحية حيث حاولت إقامة المنشـأة القاعـدية، من طرق و توفير مياه الري و السقي وشبكة الكهرباء الضرورية لخدمة الأرض و الفلاحة و كذا الدعم المالي المطلوب و فتح قنوات البنوك للقروض الفلاحية و التسهيلات الجبائية و الجمركية .

و بالرجوع إلى المراحل التي مر بها القطاع ألفلاحي منذ الاستقلال، نستطيع القول أنه اتسم بعدم الاستقرار و عدم جدية كل الأطراف في إنجاحه لأنه في الحقيقة ،لم تعطى له الاهتمامات و العناية اللازمة كقطاع استراتيجي و مصيري في حياة البلاد و كذلك ساد في بعض مراحله تناقض بين القوانين و التشريعات التي تحكمه و كذا عدم وضوح الرؤية في الأهداف المسطرة له ، ناهيك عن تضارب المصالح الخفية و مما زاد في تعقيد الأمور و تذبذب الاتجاهات المرسومة له، هي تلك التغيرات السياسية و الاقتصادية التي واكبت التغيير ات من النظام الاشتراكي المتبع قبل دستور 1989 حيث كان النظام القانوني للقطاع الفلاحي يواكب و يساير ذلك النظام ،إلى النظام اللبرالي و اقتصاد السوق المتبع بعد استفتاء دستور 1989 فكان لابد على المشرع أن يعيد النظر في كل تلك الترسانة من التشريعات و القوانين و المراسيم ليجعلها تتماشى مع هذا الاتجاه الجديد ، فمن البديهي أن يؤثر ذلك سلبا على هذا القطاع جراء تلك القطيعة و تلك التغييرات، فظلاً عن الدخلاء على هذا القطاع الذين استفادوا من الأموال الطائلة ، ضخت في الاتجاه الذي لا صلة له بهذا القطاع و زيادة على ذلك عدم مراقبة الناجعة ميدانيا في هذا المجال و اللامبالاة و عدم المسؤولية و العراقيل البيروقراطية و التلاعب في التمويل ،أثرت سلبا على مردودية هذا القطاع و أخرت فرص النهوض به . و لكن نستطيع القول أيضا أنه بعد الإصلاحات الأخيرة في هذا القطاع وإصدار قوانين التوجيه العقاري و التوجيه ألفلاحي و قبلها قانون(18/83) قد دبت حركة ديناميكية في هذا القطاع و ذلك في الاتجاه الصحيح غير أنه لا زالت النقائص و العراقيل تترصد هذا القطاع الحيوي مما جعلنا نشارك في الإثراء ببعض التوصيات :

بما أن الأمن الغذائي يعتبر من القضايا المصيرية للبلاد و ذلك لعلاقته المباشرة بكيان الأمة و وجودها و أمنها، حيث أصبح في العالم اليوم استخدام المواد الغذائية و خاصة منها الحبوب ورقة ضغط سياسي و اقتصادي و حتى ثقافي للسيطرة على مصير تلك الشعوب التي لم تعير أي اهتمام لضمان أمنها الغذائي ذاتيا ، و تواصل استيراد ما تأكله و بالتالي تعاني من التبعية الغذائية لدول أخرى.

و لذا يجب أولاً أن تكـون من أولويات اهتمـام الدولة العمل على تحقيق هذا الأمن الغذائي و الذي لا يتأتى إلا بالنهوض بالقطاع ألفلاحي و إرساء تنمية زراعية مستديمة بحيث تكون له نفس الأبعاد الإستراتيجية للمحافظة على حدودها الإقليمية ، ولذلك يجب :

1- الحفاظ على ديمومة استغلال الأراضي الفلاحية و ترشيد استعمال الإمكانيات المتاحة و الحفاظ على تلك الأراضي و حمايتها و حماية الموارد المائية و تطويرها و صيانة البيئة.

2- تعزيز طاقات الأراضي الفلاحية بتوسيع المساحات و استصلاح الأراضي و العمل على تجميعها في مساحات كبرى عند الضرورة .

3- تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي و خاصة الحبوب منها و المنتوجات الإستراتيجية الواسعة الاستهلاك و استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على طريقة "البرتنارية " Partenariat ، مع ضبط التشريعات و القوانين التي تراعي مصالح البلاد في ذلك .

4- تشجيع الشباب للعمل في خدمة الأرض ومراقبة أدائه .

5- العمل على توازن بين القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية للبلاد و خاصة منها القطاع ألفلاحي .

6- زيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات الاقتصادية الزراعية .

7- الدعم المالي المتواصل للدولة في هذا المجال مع مراقبة صارمة لمآله و محاربة الدخلاء على القطاع ألفلاحي.

8- ضبط قنوات فعالة لتسويق المنتوجا ت الفلاحية مع العمل على مراقب ة جودتها بما يجعلها تنافس المنتوجات المستوردة .

9- حث المستهلك عن طريق القنوات الإعلامية على استهلاك المنتوج الوطني المحلي ". Consommé Algérien"

10- ضبط عملية الاستيراد ومراقبته .

11- الحث على تكثيف الإنتاج ألفلاحي بما يلبي أولاً و قبل كل شيء طلبات السوق الداخلية و الوصول إلى التصدير فيما بعد .

12- تثمين و حماية المنتوجات المحلية .

13- الإعفاء من القيود و الرسوم الجمركية في بداية الاستثمار .

14- ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية ، فالإنسان هو أداة التنمية .

15- التركيز على التكوين و البحث ألفلاحي .

16- إدخال أساليب حديثة و وسائل الري المبتكرة و استخدام الكافآت في العمل الزراعي .

17- مراقبة تطبيق القوانين على أرض الواقع .

18- ضبط المسؤولية الاجتماعية بما يعود على الأفراد بالرفاهية و تلبية حاجياتهم من السلع و المواد الغذائية.

19- تطوير التصنيع الغذائي بما يسمح بتطوير الإنتاج.

وفي الأخير نستطيع القول بأنه ، فضلا عن دور المنظومة التشريعية وعن دور الدولة المتواصل من خلال توفير دعمها بالموارد اللازمة والتخطيط المدروس ، والمراقبة الفعالة والمستمرة و التوجيه ألفلاحي السليم لهذا القطاع ، فإن تحقيق الأمن الغذائي في نهاية المطاف ، يعتبر بحق مسؤولية الجميع من مؤسسات اقتصادية ومالية و هيئات تابعة للقطاع ألفلاحي و الزراعي ومنتجين فلاحين كل واحد في أداء مهامه لتحقيق هذا المبتغى ، وكذا المستهلك في حد ذاته عند اختياره المنتوج الوطني ذو الجودة العالية و المتوفر في الأسواق حيث يكون في متناوله وفي متناول جميع أفراد المجتمع .